

ادارة الأرباح وأثرها على جودة الارياح المحاسبية - دراسة اختبارية
على الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة

اعداد :

الاستاذ الدكتور عبدالناصر ابراهيم نور

استاذ المحاسبة وعميد كلية الدراسات العليا

جامعة الزرقاء

الدكتورة حنان العواودة

استاذ المحاسبة المساعد

جامعة الاسراء

بحث مقدم الى

المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية للفترة ما بين 22 - 24/4/2015

جامعة العلوم التطبيقية - الاردن

إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

الملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لاختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ولمعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2012 تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية. واستخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح بالإضافة لثلاثة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة ونسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول. وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنّي بشكلٍ عام، كما كشفت النتائج عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنيّة لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح. أما نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود أثر سالب ومهم إحصائيّ لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح ، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب وذو أهمية إحصائية على جودة الأرباح. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بشكلٍ يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها، وأوصت بضرورة التطبيق الفعال لقواعد الحاكمة المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة في الأردن.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، جودة الأرباح المحاسبية، الشركات الصناعية الأردنية.

ABSTRACT

This study aimed to examine the extent to which Jordanian companies practice earnings management, and to find out the impact of earnings management on earnings quality. The study relied on a stratified random sample of 20 industrial Jordanian companies listed on the Amman Stock Exchange during the period (2005 to 2012).

The study used earnings quality as a dependent variable, while the independent variables include earnings management, in addition to three control variables that include company's size, leverage ratio and return on assets.

The results showed low earnings quality of the Jordanian industrial companies in general, and proved that Jordanian industrial companies practice earnings management that aimed to reduce earnings. The results of regression analysis showed that earnings management had a negative and significant effect on earnings quality, while the leverage ratio had a positive and significant effect on earnings quality.

The study recommended to formulate the accounting principles, policies and standards so as to prevent the companies from manipulate earnings, and recommended that importance of applying corporate governance for all public shareholding companies in Jordan.

Keywords: Earnings Management, Earnings Quality, Jordanian Industrial Companies.

1. مقدمة الدراسة

تعرف المحاسبة بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بشكل يمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات (Weygandt et al., 2012). ومن هذا التعريف يتضح أن المحاسبة تنطوي على تحديد وتعريف وقياس المعلومات الاقتصادية وفقاً لنظام القيد المزدوج، كما أن ها تزود المستخدمين بالمعلومات اللازمة حول النشاطات المالية أو الاقتصادية للمنظمة، ومستخدمي المعلومات المالية هم اصحاب المصالح مع المنظمة سواءً بطريقة مباشرة او غير مباشرة مثل إدارة الشركة، والمساهمين الحاليين والمتوقعين، والدائنين، والهيئات الحكومية وخاصةً دوائر الضرائب، والموظفين، والموردين، والعملاء.

ويعتبر تعدد الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتتنوع مصالحها من أهم أسباب التعارض والتضارب فيما بينها، وهو ما قد يدفع إدارة الشركة للإفصاح عن المعلومات التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى. فمصلحة إدارة الشركة تتمثل بالإفصاح عن معلومات تدل على حسن أداء الشركة وارتفاع ربحيتها لأن مكافآت الإدارة ترتبط بنتائج أدائها والذي يعتمد على عدد من المعايير من ضمنها الأرباح. في حين تكمن مصلحة المساهمين الحاليين والمستثمرين المتوقعين في الحصول على معلومات موثوقة عن الشركة بغض النظر عن إيجابية أو سلبية هذه المعلومات، وهذا ينطبق على الأطراف الأخرى المعنية (Brown and Hillegeist, 2006).

وبالرغم من أن التقارير المالية تخضع عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، إلا أن هذا لا يمنع إدارات الشركات من السعي لإظهار البيانات المالية، وخاصة الأرباح، بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح. فإدارة الأرباح هي وسيلة تقوم من خلالها إدارة الشركة بالتلاعب بلأرباحها بحيث تصبح الأرباح المنشورة في القوائم المالية تخدم أهداف الإدارة (Healy and Wahlen, 2008).

وبوجد لإدارة الأرباح أثر كبير على جودة الأرباح المحاسبية، حيث أن جودة الأرباح تعكس قدرة الأرباح في التعبير عن الربح الحقيقي للمنظمة بشكلٍ صادق (Schipper and Vincent, 2003)، وبالتالي فإن إدارة الأرباح تتنافى مع جودة الأرباح لأنها تؤدي لعدم تعبير الأرباح الواردة في التقرير المالي عن الربح الحقيقي للمنظمة.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتبحث في واقع وممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة وانعكاسات هذه الممارسات على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها.

2. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بممارسة إدارة الأرباح، وعدم وضوح أثر تلك الممارسات على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. ومن خلال ما سبق، فيمكن القول بأن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى تقوم الشركات الأردنية بممارسة إدارة الأرباح بشكلٍ مباشر أو غير مباشر؟
2. ما هو أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟
3. ما هو أثر حجم الشركة على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟
4. ما هو أثر نسبة المديونية على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟
5. ما هو أثر معدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟

3. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة في الأردن على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. وبشكلٍ تفصيلي فإن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1. التعرف على مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.
2. معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها.
3. معرفة أثر حجم الشركة على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟
4. معرفة أثر نسبة المديونية على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟
5. معرفة أثر معدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها؟

4. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية رقم الربح المحاسبي، ومن التأثير الكبير لممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية ومستوى دقتها وموثوقيتها من جهة أخرى. حيث تتفق معظم الأدبيات السابقة على أن الأرباح المحاسبية المعلن عنها في التقارير المالية تعتبر المعلومة الأهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، حيث أن الأرباح تعتبر بمثابة خلاصة عن أعمال الشركة وانجازاتها خلال الفترة المالية (Barth et al., 2001).

ونظراً لأهمية الأرباح المحاسبية للمستثمرين والدائنين والموظفين والمحللين الماليين والعملاء والموردين وغيرهم، فمن المهم أن تكون التقارير المالية للشركة قادرة على توصيل المعلومات المالية بشكل فعال وموثوق وفي الوقت المناسب. لكن إدارة الشركة عادةً ما تستغل الفرص المتاحة أمامها من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية من خلال التلاعب بقيم الأرباح لتحقيق أهداف خاصة لها (Ayers et al., 2006) و (Bergstressera and Philippon, 2006).

وطالما أن هناك إمكانية متوفرة لدى إدارة الشركة للتلاعب بالأرباح ضمن ما تسمح به السياسات والمعايير المحاسبية، فإن أرقام صافي الربح ستكون مضللة ولن تعكس الوضع الفعلي للشركة، وهذا ما سينتج عنه مجموعة من التبعات والانعكاسات والتي ستطال جميع مستخدمي القوائم المالية وخاصة المساهمين والدائنين والمستثمرين المحتملين.

5. فرضيات الدراسة:

1. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية.
2. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على جودة الأرباح المحاسبية.
3. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على جودة الأرباح المحاسبية.
4. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية.

6. الدراسات السابقة

استحوذ موضوع إدارة الأرباح على اهتمام عدد كبير من الباحثين نظراً لأهمية الموضوع لدى العديد من الفئات بما فيها إدارة الشركة والمساهمين والمقرضين والموظفين وإدارة الضرائب وغيرهم. حيث قامت دراسة (نور ومطر، 2013) ببحث واقع ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، واختبار أثر هذه الممارسات على موثوقية البيانات المالية المنشورة، ومعرفة الوسائل اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ووجدت الدراسة بأن هناك ممارسات فعلية لإدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبأن هذه الظاهرة تزايدت بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية خصوصاً في الشركات المتعثرة. كما أشارت النتائج لوجود آثاراً متفاوتة لإدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أما دراسة (Anjum et al., 2012) فقد اختبرت أثر إدارة الأرباح على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة كراتشي في باكستان. وشملت عينة الدراسة 98 شركة خلال الفترة 2002 إلى 2006. وقامت الدراسة بتطبيق نموذج جونز المعدل لحساب المستحقات التقديرية والتي تستخدم كمقياس لإدارة الأرباح، بينما تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول. وباستخدام تحليل الانحدار، أظهرت النتائج بأن إدارة الأرباح تؤثر سلباً على ربحية الشركات مما يعني بأن ازدياد ممارسات التلاعب بالقوائم المالية للشركات يساهم في تخفيض مصداقيتها وبالتالي تخفيض ربحيتها. وهدفت دراسة (الأشقر، 2010) للتعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 23 شركة مدرجة في سوق فلسطين. ووجدت الدراسة بأن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج بأن هناك علاقة مهمة بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي التشغيلي، وبين التغير في الإيرادات قيد التحصيل مع عوائد الأسهم.

أما دراسة (القمامي، 2010) فقد هدفت للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح. وتضمنت عينة الدراسة على (87) شركة مدرجة في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة. وأكدت نتائج

الدراسة على ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيثُ تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً. وأوضحت النتائج أن الشركات الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب.

وبحثت دراسة (Anilowski et al, 2007) في أثر توجيه الأرباح وإدارتها على السعر السوقي للسهم. وتم تطبيق الدراسة على عوائد الأسهم في السوق الأمريكية خلال فترة 15 سنة من 1990 إلى 2004. ووجدت الدراسة بأن توجيه الأرباح عادةً ما يؤدي لتوليد أخبار جديدة عن ربحية الشركة. و بالتالي فقد خلصت الدراسة إلى أن توجيه وإدارة الأرباح لها أثر مهم إحصائياً على القيمة السوقية للسهم و بالتالي عائد السهم.

على صعيدٍ آخر، قام العديد من الباحثين بدراسة جودة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها، بالإضافة لبحث تأثيرها على مختلف مستخدمي القوائم المالية. حيث قامت دراسة (حمدان، 2012) باختبار جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة لاختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الإستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق. وشملت عينة الدراسة (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان للفترة 2004-2009. وبينت نتائج الدراسة ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

وقامت دراسة (Dichev et al., 2012) بإلقاء ببحث موضوع جودة الأرباح بالاعتماد على دراسة مسحية لعينة من 165 مدير مالي في الشركات المساهمة العامة، إضافة لمقابلات معمقة مع 12 مدير مالي واثنان من واضعي المعايير. وخلصت الدراسة إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتميز بالاستمرارية، كما أنها تعكس خيارات الإفصاح الملائمة عبر الزمن وتتجنب التقديرات طويلة الأجل. كما وجدت الدراسة بأن حوالي 50% من جودة الأرباح ناتجة عن العوامل المرتبطة بالمستحقات غير التقديرية، وأشارت النتائج إلى أن 20% من الشركات تدير أرباحها لتقوم بالتضليل على أداؤها

الاقتصادي، وبأن المدراء الماليين يعتقدون بأن التلاعب بالأرباح من الصعب أن يكتشف من قبل الجهات الخارجية.

أما دراسة (Dechow et al., 2010) فقد ناقشت أسباب الاختلاف في مقاييس جودة الأرباح والنتائج التي تترتب عليها. واعتمدت الدراسة على تقسيم مؤشرات جودة الأرباح إلى ثلاثة فئات أساسية هي خصائص الأرباح، واستجابة المستثمرين للأرباح، والمؤشرات الخارجية للتلاعب بالأرباح. ولم تستطيع الدراسة أن تصل إلى استنتاج واضح حول مقاييس ومؤشرات جودة الأرباح لأن الجودة تعتمد على السياق الذي يتم من خلاله الحكم عليها. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن جودة الأرباح هي دالة في مؤشرات أداء الشركة الأساسية.

وهدفنا دراسة (الشريف، 2008) لتوضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه، ولاختبار مدى علاقة جودة الأرباح بجوانب الحاكمية المؤسسية. وبالاعتماد على بيانات خمس وأربعون شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2001-2007، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

وقامت دراسة (Bryan et al., 2004) بلختبار اثر توصيات لجنة (Blue Ribbon) الخاصة بتحسين فعالية لجنة التدقيق الداخلي على جودة الأرباح، وتوصيات هذه اللجنة تتعلق بتكوين لجنة تدقيق مستقلة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمعرفة مالية، ويجتمعون بشكل دوري. وقامت الدراسة باختبار أثر هذه المتغيرات على جودة الأرباح المقاسة من خلال شفافية الأرباح ومستوى الإعلام فيها (Earning informativeness). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أعضاء لجنة التدقيق المستقلين والذين يتمتعون بخبرة مالية ويجتمعون بشكل دوري وبين جودة الأرباح.

7. الجانب النظري للدراسة

- مفهوم إدارة الأرباح

عرفت دراسة (Healy and Wahlen, 1999) إدارة الأرباح بأنها تحدث عندما يقوم المدراء باستخدام التقديرات الشخصية في الحسابات والقوائم المالية لتغيير التقارير المالية بهدف تضليل المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة للشركة.

وعرف (Mulford and Comiskey, 2002) إدارة الأرباح على أنها التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة. أما (Bhundia, 2012) فقد عرفها بأنها اتخاذ خطوات متعمدة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة. وعرفها (Schroder et al., 2005) بأنها محاولة الإدارة التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه في المدى القصير من أجل تحقيق مصالح ذاتية.

ورغم أن معظم الباحثين يصفون السمعة السلبية على إدارة الأرباح، إلا أن البعض مثل (Mckee, 2005) اتخذ موقفاً معاكساً حين وصفها أنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها إذا مورست مثلاً ضمن أسلوب تمهيد الدخل تحقيق الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. أما (Ronen and Yaaris, 2008) فقد اتخذ موقفاً متوسطاً حيث أشار إلى أن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح قد يكون مفيداً إذا ما نظر إليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشراً عن أداء الشركة في الأجل الطويل، حتى لو أخفت عنهم أداءها الحقيقي في الأجل القصير.

- الكشف عن إدارة الأرباح

يمكن الكشف عن إدارة الأرباح من خلال ما يلي:

- 1) توقيت واختيار الطريقة المحاسبية: أشارت التعريفات السابقة إلى أن إدارة الأرباح تتضمن استخدام الممارسات المحاسبية المناسبة التي تحقق من خلالها الإدارة أهدافها. وتقوم إدارة الشركة بإدارة الأرباح من خلال أسلوبيين:

أ. الاختيارات المحاسبية من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP): حينما يكون من الممكن لإدارة الشركة أن تختار من بين المبادئ المحاسبية، فإنها عادةً ما تختار ما يتناسب مع أهدافها الخاصة والتي من شأنها تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة من قبل الإدارة. كما أن توقيت استخدام الأسلوب المحاسبي أو الاختيار المحاسبي يلعب دوراً كبيراً لأنه قد يكون أسلوب لإدارة الأرباح. فمثلاً بينت دراسة دراسة (Aboody and Lev, 1998) أن الشركات الصغيرة ذات المديونية العالية والأرباح المنخفضة، تلجأ لرسملة تكاليف البحث والتطوير لأن هذا يظهرها أقوى مالياً، بينما تقوم الشركات الكبيرة ذات المديونية المنخفضة والربحية المرتفعة باعتبار تكاليف البحث والتطوير على أنها مصاريف.

ب. القرارات التشغيلية: وتسمى أحياناً بإدارة الأرباح الاقتصادية، وتتضمن قيام الإدارة باتخاذ القرارات التشغيلية وفقاً لتأثيرها على الأرباح وبما يحقق مستوى الربحية المستهدف من قبل الإدارة، مثل قيام الشركة بالحد من مصاريف الصيانة للعام الحالي بهدف زيادة أرباحها المعلنة. ويبقى أن نشير هنا أن اختيار توقيت واختيار الطريقة المحاسبية أو اختيار إدارة الأرباح الاقتصادية لا يعكس بشكل واضح إدارة الأرباح في الشركة. لذلك لجأت العديد من الدراسات باختبار مجموعات مختلفة الخيارات المحاسبية من خلال تصنيف كل خيار محاسبي حسب إسهامه في زيادة أو تخفيض الربح، و بعدها يتم دراسة هذه المجموعات بشكل منفصل على عينة من الشركات (Christie and Zimmerman, 1994).

(2) المستحقات المحاسبية: يمكن استخدام المستحقات المحاسبية (Discretionary Accruals) كطريقة لمعرفة خيارات الشركة المحاسبية و بالتالي الكشف من خلالها عن إدارة الأرباح. وتتضمن المستحقات المحاسبية على جزأين أساسيين هما المستحقات التقديرية (Discretionary Accruals) والمستحقات غير التقديرية (Nondiscretionary Accruals). حيث يمكن استخدام المستحقات التقديرية لقياس إدارة الأرباح والكشف عنها. وتعرف المستحقات على أنها الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Richardson et al., 2001).

ونظراً لعدم إمكانية ملاحظة المستحقات التقديرية بشكل مباشر من خلال القوائم المالية، فلا بد من احتسابها باستخدام بعض النماذج الرياضية. وقد تم تطوير أول نموذج لقياس إدارة الأرباح من قبل

(Healy, 1985)، والذي قام باختبار سلوك إدارة الأرباح من خلال ترتيب بيانات دراسته إلى مجموعات. وقد أدت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج إدارة الأرباح التالي (Young 1999):

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$$

حيث أن $DAC_{i,t}$ هي المستحقات المقدرة للشركة i خلال الفترة t ، و $TA_{i,t}$ هي إجمالي المستحقات للشركة i خلال الفترة t ، و $A_{i,t-1}$ هي مجموع الأصول للشركة i خلال الفترة السابقة $t-1$.

وتشير المعادلة السابقة إلى أن المستحقات المقدرة هي عبارة عن نسبة المستحقات في هذه السنة مقسومة على مجموع الأصول للفترة السابقة. ويعود السبب في استخدام إجمالي الأصول للفترة السابقة إلى أن معظم المستحقات عادةً ما ترتبط بالفترات السابقة وليس بالفترة الحالية، بمعنى أن المستحقات غالباً ما تعود للسنة المالية السابقة.

بعدها قام الباحث (DeAngelo, 1986) بتطوير النموذج السابق كما يلي (Dechow et al., 1995):

$$DAC_{i,t} = \frac{(TA_{i,t} - TA_{i,t-1})}{A_{i,t-1}}$$

بعدها جاء الباحث (Friedlan, 1994) والذي احتسب النموذج السابق باستخدام المبيعات (S) بدلاً من مجموع الأصول (TA)، وبالتالي أصبح النموذج كما يلي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{S_{i,t}} - \frac{TA_{i,t-1}}{S_{i,t-1}}$$

على صعيد آخر، قام الباحث جونز بتطوير نموذج جونز (Jones, 1991) والذي أصبح أكثر نماذج احتساب المستحقات شيوعاً و استخداماً، و يقوم النموذج على احتساب المستحقات غير مقدرة من خلال نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، حيث تتضمن المتغيرات المستقلة على التغير في المبيعات و الممتلكات و المباني و المعدات. وقد تم صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \beta_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن $\Delta REV_{i,t}$ هي التغير في المبيعات من الفترة السابقة t-1 للشركة i، $PPE_{i,t}$ هي إجمالي الممتلكات والمباني و المعدات، و $\varepsilon_{i,t}$ هي الخطأ العشوائي. بعدها يتم حل المعادلة السابقة من خلال استخدام المعاملات التي تم الحصول عليها و ذلك حسب النموذج التالي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \left[\hat{\beta}_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

- مفهوم جودة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها

يختلف تعريف جودة الأرباح ومفهومها حسب وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وأهدافهم، فواضعي المعايير المحاسبية والمدققين يعتقدون بأن جودة الأرباح تتحقق في حال تم الإفصاح عنها وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها. والدائنون يرون بأن جودة الأرباح تتعلق بالقدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية كافية لتغطية التزامات المنشأة تجاههم (Dechow and Schrand, 2004).

وإستخدام البعض استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها مثل (Altamuro and Beatty, 2006) حيث أشار إلى أن الاستمرارية تشير إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالمستقبلية، وبما أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات، فإن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات.

وأشارت دراسة (Dechow and Schrand, 2004) أن جودة الأرباح تتحقق عندما تعكس الأرباح الأداء التشغيلي للشركة، وعندما تعطي مؤشراً عن الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة.

كما أشار بعض الباحثين إلى أن جودة الأرباح تتحقق بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، حيث أنه كلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح كلما زادت جودتها (الشريف، 2008). وعرف (قراقيش، 2009) جودة الأرباح على أنها مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية.

وعلى صعيد آخر، فقد بحثت العديد من الدراسات في العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتي من شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها. وقد أشارت دراسة (De- jun, 2009) لستة عوامل أساسية تؤثر في جودة الأرباح هي (حمدان، 2012):

- 1) جودة المعايير المحاسبية: حيث أن تشدد المعايير من شأنها أن تحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح.
- 2) اختلاف المعايير المحاسبية: وجود اختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح لأن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها ممارسات أقل لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح.
- 3) تركيبة حملة الأسهم: تقل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وهناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وبين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح.
- 4) سيطرة حملة الأسهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (مثل الصين) يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات. وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يخفض من جودة الأرباح في هذه الشركات.
- 5) تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار التلاعب في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.
- 6) تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. وهذا يعني أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

- مقاييس جودة الأرباح

استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مقياسين لجودة الأرباح هما:

- 1) استقرار الأرباح واستمراريتها: من خلال تعريف جودة الأرباح السابقة يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعريف على أن ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها (Altamuro and Beatty, 2006). ومن النماذج التي تم صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية

بالمستقبلية، أو بعبارة أصح يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما يلي (Schipper and Vincent, 2003):

$$E_t = \alpha + \beta E_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: E_t هي الأرباح الحالية للشركة. E_{t-1} هي الأرباح الماضية للشركة.

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعامل (B)، بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

وقامت دراسة (Richardson et al, 2005) بتطوير نموذج أكثر تعقيداً لقياس جودة الأرباح وذلك من خلال تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الأساسية والتي تشمل التدفق النقدي والمستحقات.

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن $|TACC|$ هي القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات، و ΔWC هي التغير في صافي رأس المال العامل، و ΔNCO هي التغير في صافي الأصول التشغيلية غير المتداولة، و ΔFIN هي التغير في الالتزامات المالية على الشركة.

ومن خلال هذا النموذج فمن الواضح ضرورة تساوي طرفي المعادلة، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. أما في حالة وجود ممارسات لإدارة الأرباح فهذا سينجم عنه اختلاف طرفي المعادلة. وبالتالي تراجع جودة الأرباح المحاسبية.

(2) عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح: أشارت بعض التعريفات التي سبق وأن تم استعراضها إلى جودة الأرباح المحاسبية تتحقق في حال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح. ومن هنا فيمكن قياس جودة الأرباح من خلال اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في الشركة. وقد قامت العديد من الدراسات باستخدام هذا المفهوم لتطوير مقاييس لجودة الأرباح، وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم إجمالي المستحقات ونسبة المستحقات الاختيارية منها. وكلما كانت ممارسات إدارة الأرباح أقل (بأن تكون المستحقات التقديرية منخفضة)، كلما كانت جودة الأرباح أعلى (Jenkins et al, 2006) و (Francis et al, 2004).

8. منهجية الدراسة

- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والتي بلغ عددها 72 شركة في نهاية عام 2012. أما عينة الدراسة فقد تضمنت على 20 شركة صناعية أردنية تم اختيارها حسب أسلوب العينة الطبقية العشوائية وذلك لضمان أن تكون ممثلة لجميع القطاعات الفرعية التابعة لقطاع الصناعة. وقد تم الحصول على البيانات المالية السنوية الخاصة بتلك الشركات بالاعتماد على دليل الشركات الصادر عن بورصة عمان خلال الفترة 2005-2012.

- نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة بما فيها دراسة (Tariverdi et al., 2012) ودراسة (حمدان، 2012) ودراسة (Richardson et al., 2005). ومن خلال المنهجية المتبعة في تلك الدراسات والنماذج المستخدمة فيها، تم تطوير نموذج قياسي للدراسة الحالية يقوم باختبار أثر ممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$EQ_{i,t} = \alpha + \beta_1 EM_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن $EQ_{i,t}$ هي مقياس جودة الأرباح للشركة i في الفترة t ، و $EM_{i,t}$ هي مقياس ممارسات وأساليب إدارة الأرباح للشركة i في الفترة t ، أما باقي المتغيرات المستقلة فهي متغيرات ضابطة بحيث أن $SIZE_{i,t}$ هي حجم الشركة i في الفترة t ، و $LEV_{i,t}$ هي نسبة المديونية للشركة i في الفترة t ، و $ROA_{i,t}$ هي معدل العائد على أصول الشركة i في الفترة t .

- التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع: جودة الأرباح (Earnings Quality - EQ): استخدمت بعض الدراسات السابقة مثل (أبوعلي والدبعي وأبو نصار، 2011) و (Abdelghany, 2005) معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها. وستعتمد الدراسة الحالية على هذا المقياس وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول

على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

$$EQ = \frac{OCF / TA}{NI / TA}$$

حيث أن EQ هي جودة الأرباح المحاسبية، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي إجمالي الأصول، وNI هي صافي الربح المحاسبي.

المتغيرات المستقلة:

(1) ممارسات وأساليب إدارة الأرباح (Earnings Management-EM): سيتم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجمالي المستحقات الواردة حسب نموذج (Dechow et al. 1995) والتي هي عبارة عن الفرق بين صافي الربح وبين التدفق النقدي من التشغيل كنسبة من إجمالي الأصول. وكلما زادت نسبة المستحقات المقدرة دل ذلك على ارتفاع الفرق بين أرباح الشركة المحاسبية وبين تدفقاتها النقدية وبالتالي ازدياد ممارسات وأساليب إدارة الأرباح.

$$EM = \frac{NI - OCF}{TA}$$

حيث أن EM هي ممارسات وأساليب إدارة الأرباح، وNI هي صافي الربح المحاسبي، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي إجمالي الأصول.

(2) حجم الشركة (SIZE): تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة. ويهدف هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على جودة أرباحها. ففي حين أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة (حمدان وأبو عجيبة، 2010) بأن حجم الشركة لا يؤثر على جودة الأرباح، فقد وجدت العديد من الدراسات بأن الشركات الكبيرة عادةً ما تتميز بجودة تقاريرها المالية وجودة أرباحها وخلق قوائمها المالية من ممارسات وأساليب إدارة الأرباح (حمدان، 2012)، وبالتالي توقع أن تكون العلاقة طردية بين حجم الشركة وجودة الأرباح.

(3) نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio - LEV): وهي عبارة عن إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للشركة، ويهدف هذا المتغير لقياس أثر الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على

تحسين جودة التقارير المالية وجودة أرباح الشركة. وقد أظهرت العديد من الدراسات مثل دراسة (قراقيش، 2009) بأن درجة الرفع المالي تؤثر على مستوى جودة الأرباح بحيث كلما زاد الرفع المالي انخفضت جودة الأرباح وهو ما يعني التوقع بأن تكون العلاقة عكسية بين نسبة المديونية وبين جودة الأرباح.

4) **معدل العائد على الأصول (Return on Assets - ROA)**: وهو عبارة عن صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول. ويهدف هذا المتغير إلى التعرف على أثر الاختلاف في ربحية الشركات على جودة تلك الأرباح، حيث بينت الدراسات أن بعض الشركات تلجأ إلى ممارسات وأساليب إدارة الأرباح من أجل تجميل صورة قوائمها المالية المنشورة، مما ينعكس سلباً على جودة أرباحها (حمدان، 2012).

9. نتائج التحليل الإحصائي

يتناول هذا الجزء الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتائج تحليل الانحدار لمعرفة مدى تأثير ممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح.

- الإحصائيات الوصفية

يبين الجدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

<< انظر الجدول رقم (1) في الملاحق >>

- **جودة الأرباح (Earnings Quality - EQ)**: بلغ متوسط جودة الأرباح لدى شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2005-2012) حوالي 1.76 مرة، مما يعني أن التدفقات النقدية التشغيلية كانت أكبر من صافي الربح بمقدار 1.76 مرة، وهو ما يشير لانخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية. حيث أشارت دراسة (أبوعلي والدبعي وأبو نصار، 2011) أنه كلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى. وتراوحت قيمة جودة الأرباح من - 10 مرات إلى 36.9 مرة، وبلغ الانحراف المعياري 4.7 وهو أعلى

بحوالي ثلاث أضعاف من الوسط الحسابي، وهذه الإحصائيات تعكس وجود اختلاف وتباين جودة الأرباح من شركة لأخرى.

- **ممارسات وأساليب إدارة الأرباح (Earnings Management-EM)**: بلغ متوسط ممارسات وأساليب إدارة الأرباح لدى عينة الشركات الصناعية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي - 0.93% من حجم الأصول، ولأن المتوسط كان سالباً فإن هذا يعني بأن الشركات الصناعية تمارس إدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح. وتراوح مقياس إدارة الأرباح من - 35% إلى 22.5%، وبلغ الانحراف المعياري 8.6%، وهذه الإحصائيات تعكس وجود اختلاف وتباين كبير في ممارسات وأساليب إدارة الأرباح بين الشركات الصناعية الأردنية.

- **حجم الشركة (SIZE)**: بلغ متوسط حجم شركات العينة خلال فترة الدراسة حوالي 7.45 لوغاريتم (ما يعادل 28 مليون دينار تقريباً)، وبلغت أعلى قيمة 9.09 لوغاريتم (وتعادل 1223 مليون دينار) بينما بلغت أدنى قيمة 6.18 لوغاريتم (وتعادل 1.5 مليون دينار). ومما سبق يتضح بأن هناك تفاوتاً واضحاً بين أحجام الشركات الصناعية الأردنية.

- **نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio - LEV)**: بلغ متوسط الرفع المالية (نسبة الدين إلى إجمالي الأصول) لشركات العينة خلال فترة الدراسة حوالي 23.1%، وقد تراوحت النسبة من 0.4% إلى 83.6% وبنحرف معياري بلغ 15.8%. وهذا يشير إلى وجود اختلاف في مديونية الشركات الصناعية الأردنية بحيث أن بعض الشركات تعتمد على الدين بشكل كبير بينما هناك شركات لا تستخدم الدين إلا في حدود ضيقة.

- **معدل العائد على الأصول (Return on Assets - ROA)**: بلغ متوسط العائد على الأصول لشركات العينة خلال فترة الدراسة حوالي 8.1%، وقد تراوح معدل العائد من - 12.3% إلى 43.9% وبنحرف معياري بلغ 6.9%. وهذا يبين أن هناك تفاوت كبير في ربحية الشركات الصناعية الأردنية.

- **الاحصائيات الأخرى**: تبين إحصائيات التفرطح والالتواء (Skewness & Kurtosis) أن شكل التوزيع لمتغيرات جودة الأرباح (EQ) وحجم الشركة (SIZE) ونسب الرفع المالي (LEV) قريب من شكل التوزيع الطبيعي، أما شكل التوزيع لباقي المتغيرات فإنه يختلف عن شكل

التوزيع الطبيعي. كما تبين إحصائية (Jarque-Bera) وأهميتها بأن المتغير التابع (EQ) يتبع التوزيع الطبيعي، بينما لا تتمتع المتغيرات المستقلة بالتوزيع الطبيعي.

- تحليل سلوك المتغيرات عبر الزمن

يتناول هذا الجزء تحليل سلوك المتغيرات عبر الزمن بهدف إعطاء فكرة عن تطور المتغيرات واتجاهاتها وذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع الشركات في كل سنة من سنوات الدراسة.

<< انظر الجدول رقم (2) في الملاحق >>

ومن خلال الجدول رقم (2) والأشكال (1-5) التي تبين سلوك المتغيرات بالرسم البياني، يمكن ملاحظة أن جودة الأرباح قد تعرضت لتذبذب واضح خلال فترة الدراسة وبخاصة في السنوات الأربع الأولى. لكن يلاحظ بأن جودة الأرباح سلكت اتجاهات متناقض خلال السنوات الأربع الأخيرة لتقترب أكثر من الواحد صحيح، وهو ما يعكس تحسن جودة الأرباح واقتربها من قيمتها المثلى في السنوات الأخيرة. كما يلاحظ أن ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية الأردنية شهدت تذبذباً كبيراً خلال السنوات الخمس الأولى للدراسة، لكن ها تراجعت في السنوات الأخيرة لتقترب من الصفر. وقد كانت ممارسات إدارة الأرباح تستهدف تقليل الأرباح في معظم السنوات باستثناء عامي 2005 و2007، وهو ما قد يكون ناجماً عن سعي الشركات لتقليل الضرائب المدفوعة. أما بالنسبة ل حجم الشركة الصناعية الأردنية الداخلة في عينة الدراسة، فيلاحظ بأنه حقق تطوراً مستمراً عبر الزمن، مما يعكس قدرة تلك الشركات على النمو والاستمرار رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي على الاقتصاد الأردني. وفيما يتعلق بنسبة الرفع المالي، فقد شهدت تراجعاً خلال السنوات الست الأولى للدراسة، إلا أنها عاودت الارتفاع خلال السنتين الأخيرتين نتيجة الظروف الصعبة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني بما في ذلك تداعيات الأزمة المالية والربيع العربي. وأخيراً، بالرغم من ارتفاع معدل العائد على الأصول للشركات الصناعية الأردنية في عامي 2007 و2008، إلا أنه انخفض في الاعوام التالية متأثرة بالأزمة المالية العاملة الربيع العربي.

<< انظر الأشكال (1-5) في الملاحق >>

- نتائج تحليل الانحدار

يهدف هذا الجزء لاختبار أثر ممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك بالتطبيق على بيانات عينة مكونة من 20 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة خلال الفترة 2005-2012. ويبين الجدول رقم (3) مخرجات تحليل الانحدار لنموذج الدراسة. ومن خلال هذا الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

<< انظر الجدول رقم (2) في الملاحق >>

- كان معامل ممارسات وأساليب إدارة الأرباح (EM) سالباً وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني بأن هناك أثراً عكسياً لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية. وهذا يعني أن ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح من شأنها تقليل جودة الأرباح المعلنة وهو ما يتفق ما النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة مثل دراسة (Tariverdi et al., 2012) ودراسة (حمدان، 2012).

- كان معامل الحجم (SIZE) موجباً ولكنه غير مهم إحصائياً مما يعني بأن حجم الشركة لا يؤثر على جودة أرباحها، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2010) والتي أفادت بأن حجم الشركة لا يؤثر على جودة الأرباح، بينما يتعارض مع نتائج دراسة (حمدان، 2012) والتي أشارت إلى أن الشركات الكبيرة عادةً ما تتميز بجودة تقاريرها المالية وجودة أرباحها وخلو قوائمها المالية من إدارة الأرباح.

- كان معامل نسبة الرفع المالي (LEV) موجباً وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5% مما يعني بأن ازدياد نسبة المديونية تدفع باتجاه تحسين جودة الأرباح نتيجة للضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على تحسين جودة التقارير المالية وجودة أرباح الشركة، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة (قراقيش، 2009) والذي أشار إلى أنه كلما زاد الرفع المالي انخفضت جودة الأرباح.

- كان معامل معدل العائد على الأصول (ROA) موجباً ولكنه غير مهم إحصائياً مما يعني بأن ربحية الشركة لا تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية. وهذا يشير إلى أن الاختلاف في ربحية الشركات لا يؤثر على جودة أرباحها، وبالتالي فإن هذه النتيجة تتعارض مع ما وجدته

دراسة (حمدان، 2012) والتي بينت أن بعض الشركات تلجأ إلى إدارة الأرباح من أجل تجميل صورة قوائمها المالية المنشورة، مما ينعكس سلباً على جودة أرباحها.

- بلغت القوة التفسيرية المعدلة (Adj. R2) للمتغيرات المستقلة 87.2% والتي تعتبر مرتفعة نسبياً وتعكس القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع. كما بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) للارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع حوالي 2.1 والتي تعتبر قريبة من (2)، وهو ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالتالي يؤكد على صحة وملائمة بيانات الدراسة لأسلوب الانحدار. وأخيراً تشير قيمة F وأهميتها (Prop. F-statistic) إلى ملاءمة نموذج الدراسة (Goodness of fit).

10. النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر ممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية. وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، فقد أظهرت النتائج انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام، كما بينت النتائج بلن الشركات الصناعية الأردنية تمارس إدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح، بمعنى أنها تسعى لتخفيض أرباحها المعلنة، وقد يكون ذلك مدفوعاً بأسباب تتعلق بالتهرب الضريبي.

وقد وجدت الدراسة بأن ممارسات وأساليب إدارة الأرباح تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية، حيث دلت النتائج على أن ارتفاع ممارسات وأساليب إدارة الأرباح تؤدي لتخفيض جودة الأرباح المعلنة، مما ينعكس بدوره على القرارات التي يتم اتخاذها بالاعتماد على الأرباح.

كذلك بينت النتائج بأن الرفع المالي يعتبر من العوامل المهمة التي لها تأثير على جودة الأرباح، حيث ارتفاع نسبة المديونية يزيد من جودة الأرباح المعلنة وذلك لأن الدائنين يقومون بممارسة العديد من الضغوط على الشركة ويقومون بالرقابة المباشرة على الإفصاحات والتقارير المالية الصادرة عن الشركة مما يصب في النهاية في زيادة جودة الأرباح المعلنة.

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بالشكل الذي يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب

بأرباحها المعلن عنها، كما من الضروري أن يتم وضع ضوابط محاسبية خاصة بالمستحقات المقدرة وغير المقدرة وكيفية معالجتها بحيث لا يترك خيار التقدير لإدارة الشركة.

كما توصي هذه الدراسة الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات الأردنية المساهمة العامة ، وخاصة هيئة الأوراق المالية ، بالعمل على زيادة جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وإلزام الشركات بتطبيقها. كذلك من المهم أن يكون الإفصاح المالي للشركات المساهمة العامة متفق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS). ومن المهم أن يكون هناك تركيز على تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية بشكلٍ ملزم لجميع الشركات المساهمة العامة في الأردن، كما يجب العمل على تحديث هذه القواعد بشكلٍ مستمر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. كذلك من الضروري أن يكون لدى دائرة ضريبة الدخل في الأردن كادر مؤهل وذو خلفية محاسبية ليكون قادراً على كشف أية تلاعب في الأرباح وأية ممارسات لإدارة الأرباح، مع إيجاد عقوبات رادعة لأية ممارسات للتهرب الضريبي. هذا وقد بينت الدراسة بأن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تقوم بالإفصاح عن قوائمها المالية بعد مضي ثلاثة أو أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية، وهذه الفترة تعتبر طويلة وتعكس عدم توفر المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار، مما يستلزم العمل على تقليل هذه الفترة.

وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة أن تعمل الأبحاث الأخرى على استكشاف المزيد من الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل الشركات الأردنية وتوضيح كيفية الكشف ومعالجتها، كما على الدراسات المستقبلية العمل على وضع مقاييس وضوابط واضحة ومحددة لجودة الأرباح المحاسبية بحيث تتضمن إيجاد مقاييس موحدة وقابلة للمقارنة.

11. المراجع والمصادر

- الأشقر، هاني محمد، (2010). إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبوعلي، سوزي، والدبعي، مأمون، وأبونصار، محمد، (2011). أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 33.
- حمدان، علام، (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد الأول، ص 265 – 301.
- حمدان، علام و أبو عجيبة، عماد، (2010)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح. دراسة مقبولة للنشر في المجلة العربية في المحاسبة، جامعة البحرين.
- الشريف، إقبال، (2008). جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- القمامي، فواز، (2010)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص المحاسبة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة – المملكة العربية السعودية.
- قراقيش، سائد، (2009). تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- نور، عبد الناصر و مطر، محمد، (2013)، مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب إدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على موثوقية بياناتها المالية المنشورة. بحث مقدم لمؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين، أيلول، 2013.

- Abdelghany, K., (2005). Measuring the Quality of Earnings. **Managerial Auditing Journal**, Vol. 20(9), P. 1001-1015.
- Aboody, D., and Lev, B., (1998). The Value Relevance of Intangibles: The Case of Software Capitalization. **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 36 P. 1998.
- Altamuro, J., and Beatty, A., (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality? Working Paper, www.ssrn.com.
- Anilowski, C., Feng, M., and Skinner, D., (2007), Does earnings guidance affect market returns? The nature and information content of aggregate earnings guidance, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 44, Issues 1-2, P. 36-63.
- Anjum, N., Saif, I., Malik, Q., and Hassan, S., (2012). Earnings Management and Firms' Profitability: Evidence from Pakistan. **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, ISSN 1450-2275 Issue 47.
- Ayers, B., Jiang, J., and Yeung, P., (2006). Discretionary Accruals and Earnings Management: An Analysis of Pseudo Earnings Targets. **Accounting Review**, Vol. 81, No. 3, P. 617-652.
- Barth, M., Cram, D; and Nelson, K., (2001). Accruals and the prediction of future cash flows. **The Accounting Review**, Vol. 76(1), P. 27-58.
- Bergstressera, D., and Philippon, Th., (2006). CEO incentives and earnings management. **Journal of Financial Economics**, Vol. 80 (2006), P. 511–529.
- Bhundia, A., (2012). A comparative study between free cash flows and earnings management. **Business Intelligence Journal** - January, 2012 Vol.5 No.1, P. 124.
- Brown, S., and Hillegeist, S., (2006). How disclosure quality affects the level of information asymmetry. Working paper, Emory University.
- Bryan, D., Liu, M., and Tiras, S., (2004). The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality. Working Paper, State University of New York, Buffalo.
- Christie, A., and Zimmerman, J., (1994). Efficient and Opportunistic Choice of Accounting Procedures: Corporate Control contests. **The Accounting Review**, Vol. 69, P. 539-566.
- Dechow P., and Schrand, C., (2004). Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute.
- Dechow, P., et al. (1995), Detecting Earnings Management, **The Accounting Review**, April.
- Dechow, P., Ge., W., and Schrand, C., (2010). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 50 (2010), P. 344-401.

- Dechow, P., Sloan, R., and Sweeney, A., (1995). Detecting Earnings Management. **The Accounting Review**, Vol. 70 (2), P. 193-225.
- De-jun, WU., (2009). What are affecting earnings quality: A summarization. **Journal of Modern Accounting and Auditing**, Vol. 5(5), P. 53-58.
- Dichev, L., Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, S., (2012). Earnings Quality: Evidence from the Field (September 9, 2012). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2103384>.
- Francis, J., LaFond, R. & Schipper, K. (2004). The Market Pricing of Earnings Quality. www.ssrn.com.
- Friedlan, J.M., (1994). Accounting choices of issuers of initial public offerings. **Contemporary Accounting Research**, vol. 11, P. 1-31.
- Healy, P., (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. **Journal of Accounting and Economics**, vol. 7, (1985), P. 85-107.
- Healy, P., and Wahlen, J., (2008). A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. Manuscript prepared for 2008 AAA/FASB Conference, Harvard Business School and Indiana University, November.
- Healy, P., and Wahlen, J.M., (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. **Accounting Horizons**, P. 368.
- Jenkins, D., Kane, G., and Velury, U., (2006). Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s. **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 25(1), P. 71-90.
- Mckee, T., (2005). Earnings Management, An Executive Perspective. Mason ,O .H, Thomson.
- Mulford, C., and Comiskey, E. (2002). The financial numbers game: detecting creative accounting practices. New York; John Wiley & Sons, Inc.
- Richardson, S., Sloan R., and Soliman M., (2001). Information in Accruals about the Quality of Earnings, www.ssrn.com.
- Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., and Tuna, I., (2005). Accrual Reliability Earnings Persistence and Stock Prices, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39(3), P. 473- 485.
- Ronen, J., and yaari, V., (2008). Earnings management :emerging insights in theory, practice, and research, New Yourk , N.Y, Springer.
- Schipper, K. And Vincent, L, (2003). Earnings quality, **Accounting Horizons**, Vol. 17, supplement, P. 97- 110.

- Schroeder, R., Clark, M., and Cathey, J., (2005), Accounting Theory and Analyses. John Wiley & Sons, Inc. P. 149.
- Tariverdi, Y., Moradzadehfard, M., and Rostami, M. (2012). The effect of earnings management on the quality of financial reporting. **African Journal of Business Management**, Vol. 6(12), P. 4603-4611.
- Weygandt, J., Kieso, D., and Kimmel, P., (2012). Accounting Principles, John Wiley and Sons Inc, 12th Edition.
- Young, S., (1999). Systematic measurement error in the estimation of discretionary accruals: An evaluation of alternative modeling procedures. **Journal of Business, Finance and Accounting**, Vol. 26. P. 833-862.

Copy Rights

جدول رقم (1)

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2005 – 2012

	<u>EQ</u>	<u>EM</u>	<u>SIZE</u>	<u>LEV</u>	<u>ROA</u>
<i>Mean</i>	1.7620	-0.0093	7.4515	0.2313	0.0811
<i>Median</i>	1.0630	-0.0082	7.2718	0.1939	0.0694
<i>Maximum</i>	36.8598	0.2249	9.0875	0.8356	0.4394
<i>Minimum</i>	-10.0307	-0.3477	6.1818	0.0044	-0.1227
<i>Std. Dev.</i>	4.7076	0.0863	0.6719	0.1577	0.0692
<i>Skewness</i>	0.6182	-0.9016	0.6991	0.8922	1.8102
<i>Kurtosis</i>	3.2632	5.5269	2.7686	3.7383	9.6792
<i>Jarque-Bera</i>	4.0935	44.24	13.39	14.86	384.79
<i>Probability</i>	0.1291	0.0000	0.0012	0.0010	0.0000
<i>Sum</i>	281.92	-1.49	1192.23	37.01	12.98
<i>Sum Sq. Dev.</i>	3523.68	1.18	71.78	3.95	0.76
<i>Observations</i>	160	160	160	160	160
<i>Cross sections</i>	20	20	20	20	20

جدول رقم (2)

سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن (2005 – 2012)

<u>year</u>	<u>EQ</u>	<u>EM</u>	<u>SIZE</u>	<u>LEV</u>	<u>ROA</u>
2005	-0.0390	0.0147	7.3764	0.2506	0.0879
2006	4.3091	-0.0233	7.3874	0.2443	0.0718
2007	0.4060	0.0460	7.4417	0.2403	0.0916
2008	1.1391	-0.0051	7.4722	0.2279	0.1050
2009	2.5016	-0.0445	7.4700	0.2098	0.0759
2010	2.3035	-0.0363	7.4781	0.2030	0.0755
2011	1.9259	-0.0209	7.4941	0.2255	0.0728
2012	1.5498	-0.0054	7.4919	0.2490	0.0687

Copy Rights

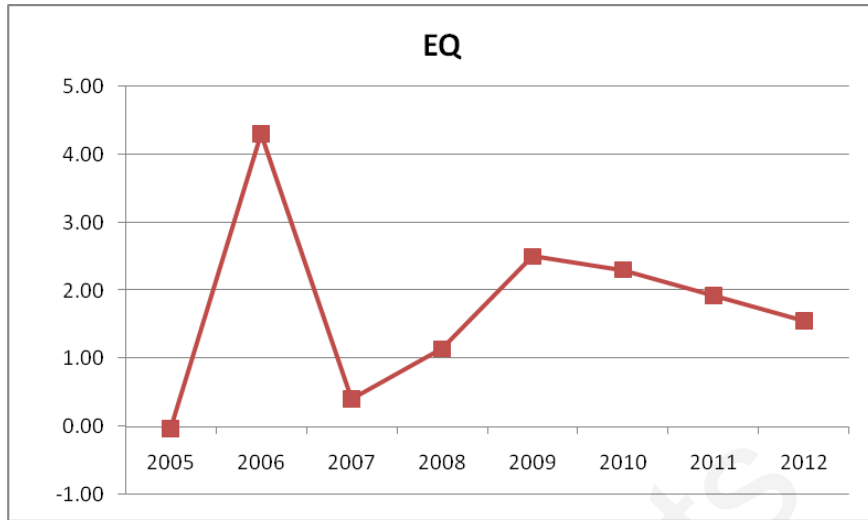
جدول رقم (3):

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة

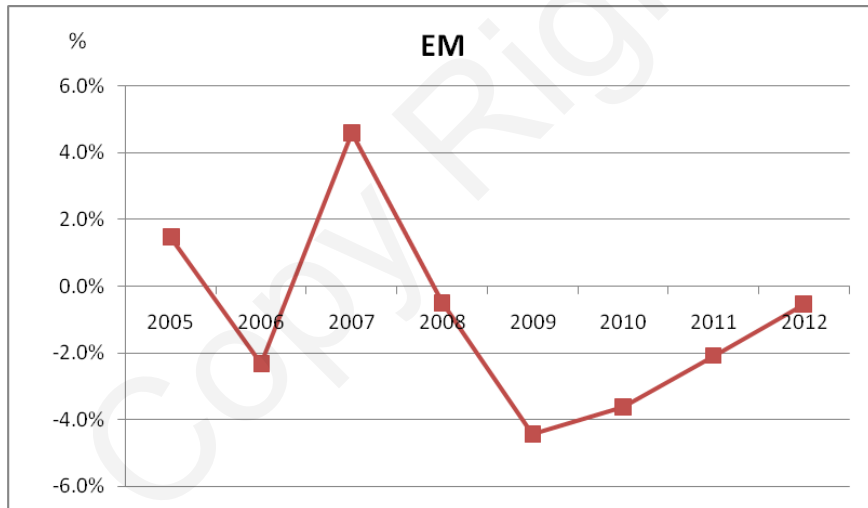
$$EQ_{i,t} = \alpha + \beta_1 EM_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

<u>Variable</u>	<u>Coefficient</u>	<u>t-Statistic</u>	<u>Prob.</u>
C	0.874	2.782	0.006
EM	-15.765	-23.902	0.000
SIZE	0.006	0.139	0.889
LEV	0.012	2.098	0.049
ROA	1.505	1.301	0.195
R-squared		0.875	
Adjusted R-squared		0.872	
Durbin-Watson stat		2.110	
F-statistic		271.372	
Prob(F-statistic)		0.000	

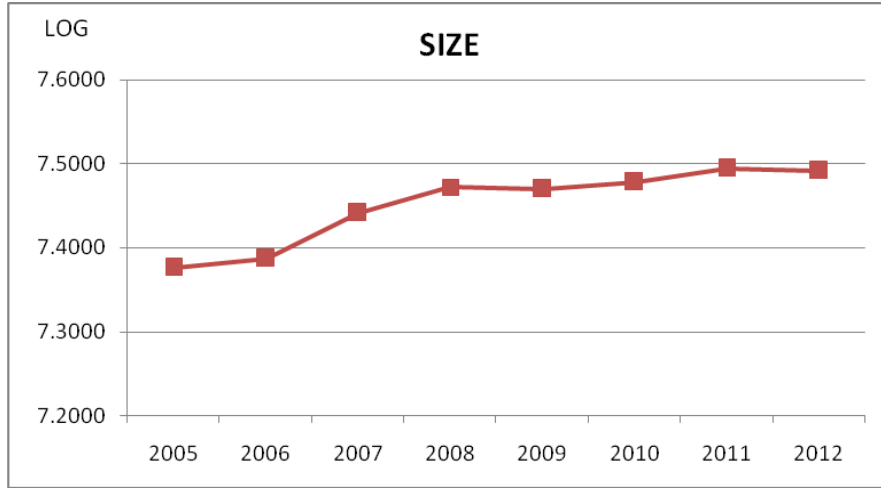
شكل رقم (1): سلوك جودة الأرباح عبر الزمن



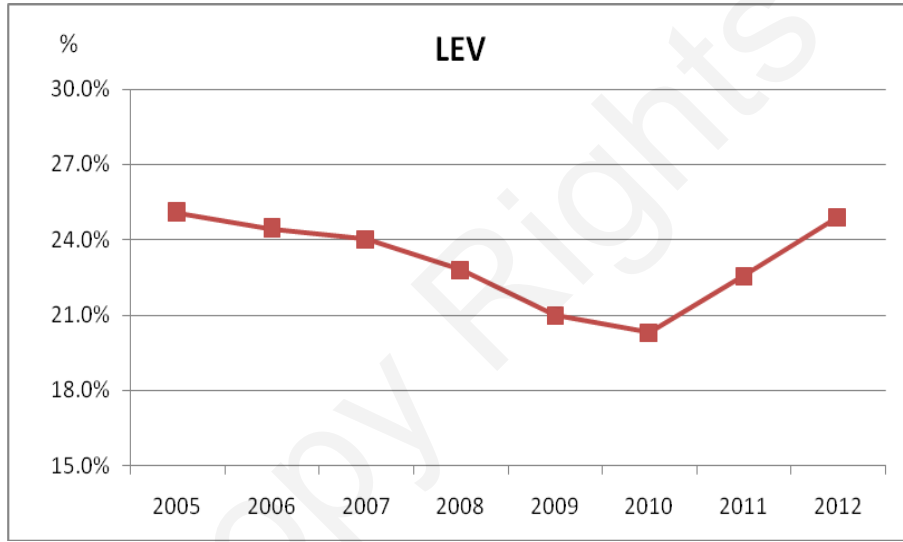
شكل رقم (2): سلوك إدارة الأرباح عبر الزمن



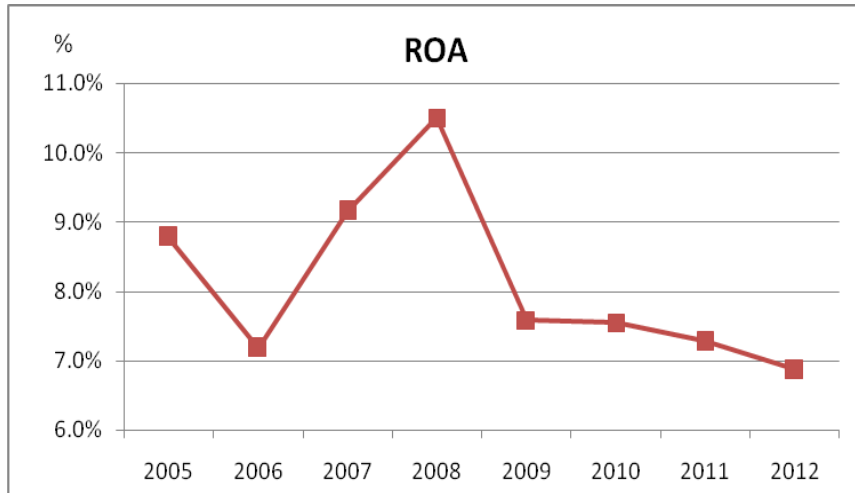
شكل رقم (3): سلوك حجم الشركات عبر الزمن



شكل رقم (4): سلوك نسبة الرفع المالي عبر الزمن



شكل رقم (9): سلوك معدل العائد على الأصول عبر الزمن



أسماء الشركات الداخلة في عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة
1	الألبان الأردنية
2	العامة للتعددين
3	مصانع الأجواخ الاردنية
4	مناجم الفوسفات الاردنية
5	الصناعات الكيماوية الاردنية
6	الاستثمارات العامة
7	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو
8	البوتاس العربية
9	الإقبال للاستثمار
10	العالمية الحديثة للزيوت النباتية
11	الوطنية لصناعة الكلورين
12	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
13	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار
14	مجمع الشرق الاوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة
15	العربية لصناعة المواسير المعدنية
16	الاتحاد للصناعات المتطورة
17	الأردنية لإنتاج الأدوية
18	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية
19	الحياة للصناعات الدوائية
20	الوطنية للدواجن